

# جامعة محمد بوضياف المسيلة

## كلية الحقوق والعلوم السياسية

### قسم الحقوق

#### عنوان الدرس:

#### النظم القانونية في بلاد الرافدين

أستاذ الدرس: الدكتور عطوي خالد أستاذ محاضر قسم "أ"

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ليسانس، شعبة - الحقوق

الحجم الساعي الأسبوعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

الحجم الساعي خلال السداسي: 22 ساعة و 30 دقيقة

أهداف الدرس: تتمثل أهداف الدرس فيما يلي:

- 1- تعريف الطلبة على مراحل تطور تاريخ النظم القانونية في بلاد الرافدين
- 2- التعرف على المدونات القانونية التي عرفت بلاد الرافدين
- 3- التعرف على موضوعات القانون التي عالجتها مدونات القانون في بلاد الرافدين
- 4- التعرف على مصادر القانون في بلاد الرافدين
- 5- التعرف على عوامل تطور النظم القانونية في بلاد الرافدين

#### ملخص الدرس:

تشمل الدراسة القانونية للنظم القانونية في بلاد الرافدين التعرف على المدونات القانونية التي عرفت بلاد الرافدين التي ظهرت في بلاد ما بين النهرين كالإمبراطورية السومرية (القرن 32 إلى القرن 24 ق م)، والإمبراطورية الأكادية السومرية (القرن 24 إلى القرن 20 ق م)، والإمبراطورية البابلية (القرن 20 إلى القرن 12 ق م)، والإمبراطورية الآشورية (القرن 11 إلى القرن 7 ق م)، والإمبراطورية الكلدانية (من سنة 626 إلى سنة 539 ق م) (المطلب الأول)، كما تشمل هذه الدراسة التعرف على الموضوعات القانونية التي عرفت هذه البلاد نتيجة تفاعل جملة من المصادر القانونية والعوامل المختلفة (المطلب الثاني).

السنة الجامعية: 2019 - 2020

## الفصل الثاني: النظم القانونية في الحضارات الشرقية القديمة

تتعلق النظم القديمة محل الدراسة بالحضارات التي نشأت قرب حوض البحر المتوسط بين القرنين 32 ق.م و القرن 06 م، وقد تركت لنا هذه الحضارات تراثا هاما في ميادين كثيرة وأنظمة عديدة تميزت بها سواء في المجال القانوني كما هو الحال بالنسبة لحضارة بلاد ما بين النهرين وروما، أو في مجال التنظيم الإداري كما هو الحال بالنسبة لمصر الفرعونية، أو في المجال السياسي الذي تميزت به على وجه الخصوص أثينا عندما أنشأت نظام الديمقراطية<sup>1</sup>، فمما لا شك فيه أن الحضارات الشرقية هي أولى الحضارات الانسانية، لأنه بعدما اهتدت البلاد الشرقية إلى الكتابة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد، وبلغت شأوا بعيدا في المدنية منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، عرفت منذ ذلك التاريخ صدور العديد من التقنيات القانونية<sup>2</sup>، في حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى ضفاف نهري دجلة والفرات، وفي حوض نهر السند بالهند وباكستان. ويتعلق الأمر، ابتداء من هذا التاريخ بحضارات متقدمة وعريقة، سادت فيها الزراعة والتجارة والمعرفة الذهنية والقانون<sup>3</sup>، كما هو الحال بالنسبة للمدونات القانونية التي ظهرت في بلاد ما بين النهرين (المبحث الأول)، أو كما هو الحال بالنسبة للمدونات القانونية التي ظهرت في مصر الفرعونية (المبحث الثاني).

### المبحث الأول: النظم القانونية بلاد ما بين النهرين

إن الإمبراطوريات التي ظهرت في بلاد ما بين النهرين كالإمبراطورية السومرية (القرن 32 إلى القرن 24 ق م)، والإمبراطورية الأكادية السومرية (القرن 24 إلى القرن 20 ق م)، والإمبراطورية البابلية (القرن 20 إلى القرن 12 ق م)، والإمبراطورية الآشورية (القرن 11 إلى القرن 07 ق م)، والإمبراطورية الكلدانية (من سنة 626 إلى سنة 539 ق م)<sup>4</sup> قد عرفت ظهور مجموعة من التقنيات والمدونات (المطلب الأول)، والموضوعات القانونية التي ظهرت نتيجة تفاعل جملة من المصادر القانونية والعوامل المختلفة (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: أشهر التقنيات القانونية في بلاد ما بين النهرين

علاوة على قانون الحثيين<sup>5</sup>، والمجموعات الآشورية<sup>6</sup>، ظهرت في بلاد ما بين النهرين أقدم القوانين التي عرفها العالم اليوم، كقانون أورنامو الذي صدر عن الملك السومري أورنامو في حوالي سنة 2080 ق. م أو 2010 ق. م<sup>7</sup> (الفرع الأول)، وقانون أشنونا الذي ظهر في مدينة أشنونا حوالي سنة 1930 ق. م (الفرع الثاني)، وقانون لبيت عشتار الذي أصدره الملك السورمري الأكادي لبيت عشتار حوالي سنة 1870 ق. م (الفرع الثالث)، و قانون حمورابي الذي وضعه المشرع حمورابي في حوالي القرن 18 ق. م (الفرع الرابع).

<sup>1</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup> حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص 123.

<sup>3</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 29.

<sup>4</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 22 – 25.

<sup>5</sup> لا ينسب هذا القانون إلى ملك معين، ويعتقد البعض أن تحريره يرجع إلى القرن 14 ق م، أو القرن 13 ق م، وهو عبارة عن مجموعة من النصوص المكتوبة في لوحات طينية باللغة الحثية، ومنقوشة بالحروف المسمارية، وقد وصلت إلينا هذه النصوص مجزأة، لذلك تولى الناشر ترقيم موادها في لائحتين، الأولى تعلقت بالمسائل المدنية (المادة 01 إلى 100)، والثانية تعلقت بالمسائل الجنائية (المادة 101 إلى 200)، دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 29.

<sup>6</sup> حررت هذه القوانين في عهود مختلفة، أقدمها مؤرخة قبل حمورابي بين سنتي 1950 و 1870 قبل الميلاد، والمجموعة الثانية مؤرخة بين سنتي 1550 و 1250 قبل الميلاد، والثالثة مؤرخة بين سنتي 750 و 700 قبل الميلاد، أنظر: دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 30.

<sup>7</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 164. دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 27.

## الفرع الأول: قانون أورنامو

يعتبر قانون أورنامو من أقدم القوانين التي عرفتها الحضارة الشرقية في بلاد ما بين النهرين، لذلك سيتم التطرق لهذا القانون من حيث تاريخ ومكان صدوره (أولا) وشكله (ثانيا)، مضمونه (ثالثا) وطبيعته (رابعا).

### أولا: تاريخ ومكان صدور القانون

لقد حكم الأكاديون ما يقرب من قرنين من الزمن، فلم يصلنا منهم وثائق تشير إلى صدور تشريعات معينة عنهم، أو تشريعات تقتصر باسم أحد ملوكهم خاصة في الفترة الأولى من حكمهم بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي ساد المنطقة في تلك العصور، غير أن عودة الحكم ثانية إلى السومريين خلال الفترة الواقعة بين سنتي 2150 و 2005 قبل الميلاد، قد أدت إلى ظهور تشريع قانوني اقترن باسم الملك أورنامو مؤسس الأسرة السومرية الثالثة<sup>1</sup>، التي حكمت بين سنتي 2113 ق. م - 2095 ق. م<sup>2</sup>.

يعتبر قانون أورنامو حاليا من أقدم النصوص التشريعية المعروفة ليس في العراق فحسب بل في تاريخ العالم أيضا<sup>3</sup>، لكن توجد آثار نصوص أقدم منه، كأثار مجموعة "شلقى" في مدينة "أور"، ومجموعة "أوركاجينا" التي عثر عليها في مدينة "لكش"<sup>4</sup>، في شكل لوحات طينية تحمل اسم الملك أوركاجينا الذي تولى الحكم في الدولة السومرية الأولى في حدود الألف الثالثة قبل الميلاد، أي بين سنتي 2365 قبل الميلاد و 2357 قبل الميلاد<sup>5</sup>، اللوحة الأولى منها تحتوي على قواعد أصدرها هذا الملك تتعلق بتنظيم الضرائب التي كانت مفروضة قبل عهده، واللوحة الثانية يعود تاريخها إلى الفترة التي حكم فيها الملك المذكور، وفيها تقييم للإصلاحات الملكية في النواحي المالية والاجتماعية<sup>6</sup>.

### ثانيا: شكل صدور قانون أورنامو

رغم تكون قانون أورنامو من مقدمة و 31 مادة، أو تكونه من مقدمة و 30 مادة مدونة باللغة السومرية كما تمت الإشارة إلى ذلك في العديد من الدراسات المتخصصة<sup>7</sup>، إلا أن نصوص هذا القانون نفسها تبين أنه قانون مكتوب في لوحة طينية مجففة بالشمس ذات لون اسمر خفيف على طوله 20 سم وعرضه 10 سم<sup>8</sup>، اكتشفت أول نسخة منها على شكل جزئين وجدا في مدينة "نفر"، وهي توجد الآن بمتحف في اسطنبول استطاع العالم المسماري صموئيل نوح كريم عام (1952 م) بترجمتها والتعرف عليها<sup>9</sup>، كما اكتشفت نسخ أخرى من هذا القانون في مدينة "أور" وقد تمت ترجمتها عام 1965 مما سمح بإعادة صياغة 30 نسخة من

<sup>1</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع نفسه ص 164.

<sup>2</sup> بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص 12.

<sup>3</sup> مصطفى فاضل كريم الخفاجي، تاريخ القانون في المجتمعات القديمة (قانون حمورابي) أنموذجا، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد 03، العدد 02، ص 287.

<sup>4</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 30.

<sup>5</sup> بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص 11.

<sup>6</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 163.

<sup>7</sup> مصطفى فاضل كريم الخفاجي، المرجع السابق، ص 287، طيبة عباس طالب العوادي، المرجع السابق، ص 04.

<sup>8</sup> سعيد سليم، المرجع السابق، ص 14.

<sup>9</sup> على سداد جعفر جواد، القوانين في العراق القديم قانون لبت عشتار أورنامو حمورابي، كلية الآداب، قسم الآثار، شبكة جامعة بابل، 2017/09/11، الرابط: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&depid=1&lcid=66732>، تاريخ المشاهدة: 2019/09/28.

أصل 57 نسخة<sup>1</sup>، وهي نصوص مفقودة و غير كاملة تحطم أكثر من نصف كتابتها، لذلك قسمها الناسخ القديم إلى ثمانية حقول أربعة منها على الوجه، والأربعة الأخرى على الظهر كل حقل منها يحتوى على 54 خانة<sup>2</sup>، لذلك قسم العلماء هذه النصوص إلى 07 مواد تعلق بعضها بالنظم الاقتصادية كنظام الزراعة (المادتين 01 و 02)، وبعضها بالنظم الاجتماعية كنظام الرق (المادة 04)، وبعضها الآخر بالنظم القانونية كنظام الجرائم والعقوبات (المواد 03، 05 و 07)<sup>3</sup>.

#### ثالثا: مضمون قانون أورنامو والغرض منه

لقد تضمن قانون أورنامو أول تنظيم للأسرة عرفته البشرية وأول قانون للزواج، وتشدد هذا القانون في قبول الطلاق، فالزوجة التي تفتقر عن زوجها قائلة له "أنت لست زوجي" ترمى في الماء، والزوج الذي يقول لزوجته "أنت لست زوجتي" يلزم بأداء غرامة مالية ونظم قانون أورنامو بالإضافة إلى ذلك، قاعدة الموارث وكرس احترام المرأة وساوها بالرجل ورفع من منزلتها وسمح لها بعقد الصفقات التجارية ومزاولة الحرف المحترمة ودخول سلوك الكهنوت<sup>4</sup>، ولذلك أتضح أن الغرض من هذا القانون هو ضمان العدل في البلاد والعمل على إصلاح أحوال رعاياه<sup>5</sup>.

#### رابعا: طبيعة قانون أورنامو

لقد احتوت مقدمة قانون أورنامو على نظرية التفويض الإلهي للسلطة، حيث يرى أورنامو مشرع هذا القانون في مقدمته، أن الآلهة هي التي فوضت إليه السلطات، وهذا هو الأمر الذي جعل هذا القانون يظهر في صورة الوحي من الآلهة<sup>6</sup>.

#### الفرع الثاني: قانون إشنونا

علاوة على قانون أورنامو عرفت بلاد ما بين النهرين قانون إشنونا الذي سنتطرق إليه من ثلاث نواحي مختلفة، الناحية الأولى منها تتعلق بتاريخ ومكان صدور هذا القانون (أولا) أما الناحية الثانية فتتعلق بشكل صدوره (ثانيا) ومضمونه (ثالثا)، في حين تتعلق الناحية الثالثة بعلاقة هذا القانون بالقوانين الأخرى (رابعا).

#### أولا: تاريخ ومكان صدور قانون إشنونا

بسقوط "أور" عاصمة الدولة السومرية سنة 2000 قبل الميلاد على أيدي العيلاميين، قامت عدة دول صغيرة في القسم الجنوبي من العراق القديم، مثل "ايسن" و "لارسا" السومريتين، و "أشنونا" و "بابل" الساميتين، ومن القوانين التي صدرت بعد تأسيس هذه الدول نذكر قانون أشنونا الذي أشار البعض إلى انه كتب في حوالي 1880 قبل الميلاد<sup>7</sup>، كما أشار البعض الآخر إلى أنه صدر في نحو 1930 قبل الميلاد من قبل الملك "بيلالاما" أحد ملوك دولة إشنونة الذي حكم هذه الدولة قرابة سنة 1935 قبل الميلاد<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> قانون أورنامو، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، تاريخ المشاهدة: 2019/09/28.

<sup>2</sup> سعيد سليم، المرجع السابق، ص 14.

<sup>3</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 27.

<sup>4</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع نفسه، ص 164.

<sup>5</sup> مصطفى فاضل كريم الخفاجي، المرجع السابق، ص 288.

<sup>6</sup> مصطفى فاضل كريم الخفاجي، المرجع نفسه، ص 287.

<sup>7</sup> طيبة عباس طالب العوادي، دراسة مقارنة بين القوانين السومرية والبابلية، شهادة البكالوريوس، قسم الآثار، جامعة القادسية، 2018، ص 05.

<sup>8</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 164-165.

## ثانياً: شكل صدور قانون إشنونا

لقد تم العثور على قانون إشنونا في تل الحرمل جنوبي بغداد سنة 1948 من قبل عالم الآثار طه باقر<sup>1</sup> في شكل لوحين من الطين أشار البعض إلى أنهما تضمنان مقدمة وستون (60) مادة، كتبت تاريخ هذا القانون باللغة السومرية ومتمنه باللغة الأكادية<sup>2</sup>، كما أشار البعض الآخر إلى أن اللوحين تضمنان إحدى وستين (61) مادة<sup>3</sup>، قام الباحث المسماري البرشت كويشة Albrecht koetze باستنساخها<sup>4</sup>.

## ثالثاً: مضمون قانون إشنونا

لقد أكدت الدراسات المختلفة أن مواد قانون إشنونا عالجت موضوعات مختلفة لكونها تضمنت وضع حد أدنى لأجور العمال، وتسعير بعض المواد كالشعير والزيت والملح والنجاس، وأحكام حول تأجير ما يستعمل للنقل كالعربات والحيوانات والقوارب، وأحكام لتنظيم العلاقة بين أصحاب الحاصدات ومستأجريها، وأحكام لتأجير الأشخاص، وأحكام لتحريم التعامل مع العبيد بالفضة أو الشعير أو الزيت، وتحريم عقد قرض سرا مع عبد أو شريك في الإرث قبل وفاة المورث، وأحكام تتعلق بتقسيم المجتمع العراقي القديم إلى ثلاث طبقات هي طبقة الأحرار، وطبقة المسكينوم، وطبقة العبيد<sup>5</sup>، وأحكام تتعلق بتحديد مركز أحد الزوجين في حالة وفاة الزوج الآخر، وأحكام حول القروض، وتحديد معدل الفائدة ومسألة حجز الأشخاص بصورة غير شرعية، وأحكام تتعلق بتنظيم الحياة الزوجية، وأحكام تتعلق بوضع الأسير العائد وتحديد علاقته بزوجته التي اقترنت بغيره خلال غيابه، وقد أجاز هذا التشريع عودتها إلى زوجها ولكنه حرم هذا الرجوع في حالة مغادرة الزوج المدينة لفترة ثم عودته إليها ثانية<sup>6</sup>. كما عالج هذا القانون أيضاً أحكام تتعلق بعقوبة من يغتصب أمة ومسألة الرضاعة وأحكامها، كما تضمن أحكام تتعلق بتنظيم أصول البيع والشراء وتحديد عقوبة الاعتداء على الغير، وتوضيح مركز الرقيق والتعويض عن الأضرار التي تسببها الحيوانات المملوكة أو الأبنية المنهارة<sup>7</sup>.

## رابعاً: علاقة قانون إشنونا بالمدونات القانونية الأخرى

رغم أن مقدمة قانون إشنونا تعتبر مقدمة قصيرة تختلف عن مقدمات القوانين الأخرى بأنها لم تقتبس منها شيئاً يذكر، إلا أن البعض قد لاحظ أن نصوص هذا القانون لها مثيل في القوانين السومرية التي سبقتها أو لحقتها مثل قانون أورنامو وقانون لبت عشتار، وقانون حمورابي الذي اقتبس بعضها من نصوصه، وهذا ما دعا بعض الفقهاء إلى القول بأن قانون إشنونا يعتبر همزة وصل بين القوانين السومرية والقوانين الجزيرية وخاصة البابلية<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> قانون إشنونا، <https://ar.wikipedia.org/wiki/إشنونا>، تاريخ المشاهدة: 2019/09/28.

<sup>2</sup> طيبة عباس طالب العوادي، المرجع السابق، ص 05.

<sup>3</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 165.

<sup>4</sup> مصطفى فاضل كريم الخفاجي، المرجع السابق، ص 295.

<sup>5</sup> بن وزرق هشام، المرجع السابق، ص 12.

<sup>6</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 165، 166.

<sup>7</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 166.

<sup>8</sup> بن وزرق هشام، المرجع السابق، ص 13.

### الفرع الثالث: قانون لبت عشتار

سيتم التطرق لقانون لبت عشتار من ثلاث نواحي مختلفة، الناحية الأولى منها تتعلق بتاريخ ومكان وشكل صدور هذا القانون (أولاً)، الناحية الثانية تتعلق بطبيعة هذا القانون (ثانياً)، أما الناحية الثالثة فتتعلق بمضمون هذا القانون (ثالثاً).

#### أولاً: تاريخ ومكان وشكل صدور قانون لبت عشتار

يعد قانون لبت عشتار (1934 – 1924 ق.م) خامس ملوك سلالة ايسن من القوانين التي تعود في تاريخها الجغرافي إلى بداية العهد البابلي القديم الذي كان يطلق عليه بعض العلماء تسمية ( ايسن – لارسا ) الدوليتين السومريتين اللتان ظهرتتا في القسم الجنوبي من العراق القديم بعد سقوط أور عاصمة الدولة السومرية، كما تجدر الإشارة من الناحية الزمنية إلى صدور هذا القانون حوالي سنة 1870 قبل الميلاد في كسر من سبعة ألواح، ستة منها وجدت في مدينة نيبور، أما القطعة السابعة فمصدرها غير معروف<sup>1</sup>، كما تشير احد الدراسات الأخرى إلى صدوره في أربعة ألواح طينية مكتوبة باللغة السومرية بأسلوب مختلط تشوبه بعض الأخطاء الإملائية<sup>2</sup>، كما أشارت أحد الدراسات الأخرى إلى أن هذا القانون قد صدر باللغة السومرية، وقد عثر عليه في مدينة نمر القديمة قرب الديوانية في شكل لوح واحد يتشكل من عدة أجزاء، وتشير الدلائل إلى أن هذا اللوح كان مثبتا في أحد الأماكن العامة في المدينة المذكورة<sup>3</sup>. كما أشار البعض الآخر أن هذا القانون قد صدر باللغة الأكادية<sup>4</sup>، وهذا الاختلاف في اللغة يعتقد أنه راجع إلى كون هذا القانون القانون قد أصدره الملك السومري- الأكادي لبت عشتار من أجل تحقيق الخير للسومريين والأكاديين الذين سكنوا الدولتين السومريتين اللتان ظهرتتا في القسم الجنوبي من العراق القديم<sup>5</sup>.

#### ثانياً: طبيعة قانون لبت عشتار

لقد صدر قانون لبت عشتار في صورة لا تختلف كثيراً عن الصورة التي جاء بها قانون أورنامو وغيره من التشريعات التي ظهرت في صورة وحي إلهي صادر من الآلهة للملك، لأن مقدمة هذا القانون قد أشارت إلى أن الآلهة هي التي اختارته ليعيد العدل ويوطده في البلاد<sup>6</sup>، كما أشارت خاتمة قانون لبت عشتار إلى أن سلطات الملك لبت عشتار ابن الإله أنليل قد قضيت على البغضاء والعنف وعملت إلى إبراز العدالة والصدق وجلب الخير للسومريين والأكاديين<sup>7</sup>.

#### ثالثاً: مضمون قانون لبت عشتار

رغم أن هذا القانون قد ضم في أصله أكثر من 100 مادة قانونية من جهة أولى، تجدر الإشارة من جهة ثانية إلى اختلاف الدارسين و الباحثين حول عدد المواد التي تم التعرف أو العثور عليها لهذا القانون، فقد

<sup>1</sup> سعدي سليم، المرجع السابق، ص 25.

<sup>2</sup> مصطفى فاضل كريم الخفاجي، المرجع السابق، ص 288.

<sup>3</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 165.

<sup>4</sup> على سداد جعفر جواد، المرجع السابق.

<sup>5</sup> مصطفى فاضل كريم الخفاجي، المرجع السابق، ص 288.

<sup>6</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 165.

<sup>7</sup> على سداد جعفر جواد، المرجع السابق.

أشار البعض منهم إلى أنه تم التعرف على 38 مادة مكتوبة باللغة السومرية، مسجلة على كسر من سبعة ألواح، ستة منها وجدت في مدينة نيبور، أما القطعة السابعة فمصدرها غير معروف<sup>1</sup>، كما أشار البعض إلى أنه تم التعرف على سبعة وثلاثون (37) مادة بعضها كامل وبعضها ناقص<sup>2</sup>، كما أشار البعض الآخر من الدارسين إلى أن العلماء قد عثروا على ربع نصوص هذا القانون أي على حوالي ثلاثة وأربعون (43) مادة تتعلق بميادين كثيرة كنظام الأسرة ونظام الرق ونظام الملكية وغيرها وهي محفوظة الآن في متحف فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية<sup>3</sup>.

اقتربت مواد قانون لبت عشتار بجملة من المسائل المتعلقة بالملكية العقارية والملكية الزراعية، وتنظيم الإرث وتخصيص التركة للبنات العازبة في حالة وفاة والدها، والزواج والعبيد، والتخلف عن دفع الضريبة وتأجير الثيران وغيرها من المعاملات الأخرى<sup>4</sup>، ولذلك أكدت نصوصه على حماية طبقة العبيد ومنع الإساءة إليهم وواجب أنصافهم، ومنع تعذيب الإنسان للإنسان، كما تضمنت حقوق الطفولة ومنع المساس بجسم الحيوان، كما اعتبرت أن المتهم بريء حتى تثبت أدانته وهنا وضعت نصا لا يجيز فيه لأي شخص أن يلقي القبض على شخص آخر يعتقد أو يشك أن اقترف جرم في حقه، وهنا حدد هذا القانون أن عملية القبض تتم فقط في حالة ثبوت الجرم، كما أعطت مواد القانون للإنسان حقه عندما يلحقه الضرر والمساس لذلك نصت المادة 14 منه على أنه: "إذا اشتكى عبد على سيده بسوء معاملته وثبت على سيده إساءة عبوديته مرتين، فسوف يحرر العبد"<sup>5</sup>.

#### الفرع الرابع : قانون حمورابي Code de Hammourabi

بعدما عرفت الدولة البابلية الأولى (1530 ق م - 1950 ق م) نوعا من الاضطراب بسبب كثرة الأسر والدويلات المتصارعة<sup>6</sup> في عهد حكامها الخمسة الذي حكموها في الفترة الممتدة من 1950 إلى 1792 قبل الميلاد<sup>7</sup>، عرفت عرفت ذات هذه الدولة بعد ذلك أوج ازدهارها في عهد سادس حكامها الملك حمورابي (1792-1750 ق م)، الذي جمع عدة صفات جعلته قائدا مميزا بفضل أمجاده العسكرية وأعماله العمرانية والانسانية و استراتيجيته السياسية التي قام بها لصالح شعبه<sup>8</sup>، وكذا بفضل قانونه الذي اعتبر أهم أثر قانوني وصل إلينا عن فترة العهد القديم في بلاد ما بين النهرين، لذلك سوف نُعرف بـمميزات هذا القانون من خلال التطرق إلى تاريخ ومكان (أولا)، وشكل صدره (ثانيا)، وطبيعته (ثالثا)، ومضمونه (رابعا) ومصادره وفقا للترتيب الآتي (خامسا).

<sup>1</sup> سعيدي سليم، المرجع السابق، ص 25.

<sup>2</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 166.

<sup>3</sup> دليلا فركوس، المرجع السابق، ص 27، 28.

<sup>4</sup> مصطفى فاضل كريم الخفاجي، المرجع السابق، ص 288، عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 165.

<sup>5</sup> على سداد جعفر جواد، المرجع السابق.

<sup>6</sup> ايسين، لارسا، أشنونا، ماري، بابل، باعتبارها الأسر والدويلات

<sup>7</sup> من هؤلاء الحكام نذكر:

الملك الأول سوموا بوم الذي حكم من 1950 إلى 1880 قبل الميلاد،

الملك الثاني "سومولا ايل" حكم من 1880 إلى 1845 قبل الميلاد،

<sup>8</sup> سعيدي سليم، المرجع السابق، ص 29.

## أولاً: تاريخ ومكان صدور قانون حمورابي

لقد اختلف الباحثين حول تاريخ صدور هذا القانون، فقد أشار البعض إلى صدوره في بابل في بلاد ما بين النهرين في السنة الثلاثين من حكم الملك حمورابي الذي استمر لمدة 42 سنة امتدت من 1792 قبل الميلاد حتى سنة 1750 قبل الميلاد، الأمر الذي جعل حمورابي يطبق قانونه لمدة تزيد عن 12 سنة<sup>1</sup>، كما أشار البعض الآخر إلى صدور هذا القانون في السنة التاسعة والعشرين من حكم هذا الملك الذي وحد كل دويلات ما بين النهرين في إمبراطورية واحدة عاصمتها بابل، امتدت جغرافياً من صحراء سوريا حتى جبال زاغروس ومن الخليج العربي حتى أعالي نهر الفرات، ولذلك كان لإمبراطورية بابل نفوذ تجاري وثقافي وسياسي في منطقة الشرق الأدنى سواء في الساحل السوري على البحر الأبيض أو في بلاد عيلام على حدود الهضبة الإيرانية من ناحية الغرب<sup>2</sup>.

## ثانياً: شكل صدور قانون حمورابي

اكتشف قانون حمورابي سنة 1901-1902 في مدينة سوزا في خوزستان (بلاد عيلام قديماً أو الفرس) من قبل بعثة التنقيب الفرنسية برئاسة العالم جون جاك دي مورجان J J DE MORGAN<sup>3</sup>، أما سبب وجوده في مدينة سوزا وليس في مدينة بابل فذلك راجع إلى أخذ هذا القانون من هذه المدينة بعد غزو بابل من قبل "شتروك ناخونتي" أحد الملوك العيلاميين في حدود سنة 1170 ق م، الذي محاً عدداً من الأسطر ليسجل في مكانها اسمه، لكن خوفه من اللعنات التي تحتويها خاتمة التشريع على كل من يغير في نصوصها قد منعه على ما يرجح من تدوين اسمه<sup>4</sup>. كما عثر على نسخ أخرى للقانون في أماكن مختلفة من بلاد الرافدين و عيلام وغيرها، وهذا يدل على أن القانون طبق في كامل الأماكن والبلاد التي وجدت نسخة فيها، ولهذا وضع هذا القانون بمتحف اللوفر بالعاصمة الفرنسية باريس، وهناك نسخ للقانون في المتاحف العراقية وغيرها<sup>5</sup>.

يوصف قانون حمورابي بأنه وجد منقوشاً على مسلة أو لوح حجري من حجر الديوريت الأسود، بلغ طول اللوح الحجري 2,25 م، كما بلغ عرضه 1,90 م، وقطره 60 سنتيمتر وهو اسطواني الشكل<sup>6</sup>، وهو مقسم إلى 51 عمود كل عمود يحتوي على عدة مواد قانونية مرقمة من 01 إلى 282، كما كتب هذا القانون باللغة البابلية الأكادية بالحروف المسمارية، كما احتوى على مقدمة وخاتمة<sup>7</sup>، وهذا هو الأمر الذي جعله يحتوي على 3600 سطراً فوق الكتابة ترى حمورابي واقفاً أمام تمثال الإله شمس<sup>8</sup>، يرتدي رداء طويلاً وعلى رأسه

<sup>1</sup> أرزقي العربي أبرياش، المرجع السابق، ص 22.

<sup>2</sup> حسن صوفي أبوطالب، المرجع السابق، ص 125.

<sup>3</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 167.

<sup>4</sup> سعيدي سليم، المرجع السابق، ص 30.

<sup>5</sup> أرزقي العربي أبرياش، المرجع السابق، ص 22.

<sup>6</sup> سعيدي سليم، المرجع السابق، ص 30.

<sup>7</sup> أرزقي العربي أبرياش، المرجع نفسه، ص 22.

<sup>8</sup> صالح فركوس، المرجع السابق، ص 15.



قلنسوة ويرفع يده اليمنى، ويتحدث بكل إجلال وخشوع نحو الإله شمس الجالس على عرشه، وذراعه ممتدة لتمنح حمورابي الخاتم والصولجان وهما شارتا السيادة والاستقلال<sup>1</sup>.

### ثالثا: طبيعة قانون حمورابي

صدر قانون حمورابي في صورة لا تختلف كثيرا عن الصورة التي صدرت بها تشريعات أسلافه من الملوك التي ظهرت في صورة وحي إلهي صادر من الآلهة للملك، الأمر الذي جعل البعض يصفه بالقانون الديني والبعض الآخر ينفي عنه هذه الصفة، لكون أحكامه قد جاءت خالية- حسب هؤلاء- من النصوص الدينية ولا تخلط بين الجزاء الديني والجزاء المدني في الكثير من الحالات<sup>2</sup>، رغم أن الناشر الأول لهذا القانون الأب شال (SCHEIL) قد قسم الأحكام القانونية الواردة فيه إلى 283 مادة وافتتاحية "مقدمة" ذكر فيها الآلهة وخاصة الملك شمس، وخاتمة دعا فيها الناس إلى احترام القانون، فبشر الذين يحترمونه بجزاءات إلهية وهدد الذين يخالفونه بعقوبات حالة<sup>3</sup>.

### رابعا: مضمون قانون حمورابي

يضم قانون حمورابي إلى جانب الرسوم التي تمثل الملك حمورابي واقفا أمام الإله ليتسلم منه عصا الملك، مقدمة طويلة تبين طبيعة حكمه والمقاصد والأغراض التي يسعى إلى تحقيقها، كما يضم خاتمة دعا فيها للمحافظة على القانون والالتزام بأحكامه وذكر فيها الأعمال والإصلاحات التي قام بها حمورابي نفسه، كما عالجت مواد القانون التي تم التعرف عليها عدة موضوعات، ولذلك قسمت وفقا للموضوعات التي عالجتها إلى ما يلي:

- القسم الأول (من المادة 01 إلى المادة 05) يتعلق بالإدارة القضائية والشهود.
- القسم الثاني (من المادة 06 إلى المادة 25) يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الملكية.
- القسم الثالث (من المادة 26 إلى المادة 41) يتعلق بتنظيم علاقات رجال الجيش.
- القسم الرابع (من المادة 42 إلى المادة 100) يتعلق بتنظيم شؤون الأراضي والزراعة.
- القسم الخامس (من المادة 101 إلى المادة 107) يختص بالتجارة.
- القسم السادس (من المادة 108 إلى المادة 111) يختص بمحلات الخمر.
- القسم السابع (من المادة 112 إلى المادة 126) يختص بمعاملات البيع.
- القسم الثامن (من المادة 127 إلى المادة 195) يختص بأحكام الأسرة وعلاقة أفرادها وأحوالها المادية.
- القسم التاسع (من المادة 196 إلى المادة 227) يختص بالعقوبات على جرائم معينة.
- القسم العاشر (من المادة 228 إلى المادة 240) يختص بالأسعار وتحديد أجور بناء الدور والقوارب.
- القسم الحادي عشر (من المادة 241 إلى المادة 247) يختص بإيجار الأشخاص<sup>4</sup>.
- القسم الثاني عشر (من المادة 248 إلى المادة 282) يختص بأحكام الرقيق.

### خامسا: مصادر قانون حمورابي

<sup>1</sup> سعيد سليم، المرجع السابق، ص 30.

<sup>2</sup> حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص 125.

<sup>3</sup> دليلا فركوس، المرجع السابق، ص 28.

<sup>4</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 168-169.

تتمثل مصادر قانون حمورابي في القوانين السابقة (1) والأحكام القضائية (2) والعرف (3)، الاجتهادات الملكية (4).

#### 1: القوانين السابقة

لقد استفاد حمورابي من القوانين التي كانت سابقة له من الناحية الزمنية، كتشريع أشنونا<sup>1</sup> بيلالاما<sup>2</sup> وتشريع لبت عشتار<sup>3</sup>، كما دلت على ذلك المقارنات بين النصوص السابقة ونص قانون حمورابي، وقد ظهرت هذه الاستفادة في العديد من الجوانب هي:

- استفاد من قانون الإصلاح الاجتماعي "قانون أوركا جيبنا"<sup>2</sup> في صياغة النص القانوني، بجمل شرطية تدل على أن الفقهاء البابليين قد انصرفوا عن دراسة القانون كعلم واقتصروا عن البحث على الحلول العملية للمشاكل اليومية دون بذل أي محاولة لاستخلاص القواعد العامة<sup>3</sup>، وهذا أسلوب قانوني رصين وبعيد عن الصيغة الشعرية التي دمغت بعض التشريعات القانونية الأخرى المعاصرة أو اللاحقة لقانون حمورابي، الذي عكس الاتجاه الذي يقوم على عدم ترتيب المواد القانونية في أبواب وفصول<sup>4</sup>.

- استفاد من قانون أورنامو في مجال نظام الأسرة.

- استفاد من قانون أشنونا في مجال العمل الزراعي و إجراءات الزواج وبعض أنواع العقوبات.

- اخذ من قانون البت عشتار نظام تأجير الأراضي الزراعية ودفع ضريبة العقار وحقوق المرأة الزوجة و الأولاد<sup>5</sup>

#### 2: الأحكام القضائية

تأثر حمورابي في الموضوعات الخاصة بالزواج والطلاق والنفقة والإرث والتبني واستغلال الوظيفة الإدارية والدينية بالأحكام الصادرة من المحكمين والقضاة.

3: العرف لقد اخذ حمورابي بالعرف البابلي والأكادي في بعض الموضوعات المتعلقة بنظام الحكم وأنواع العقوبات وغيرها من الموضوعات الأخرى، لأن العرف البابلي كان مختلطاً في البداية بالدين والأخلاق ثم استقل بعد ذلك بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية<sup>6</sup>، فالتبيعة الدينية لقانون حمورابي، تبين لنا جلياً أن مصدر هذا القانون هو ذلك الإشراك الكبير بالله تعالى العلي القدير الذي حذر من الوقوع في ذلك، حيث قال في سورة النساء الآية 116: "ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالاً بعيداً" وقوله كذلك في سورة الحج الآية 35: "ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق"<sup>7</sup>.

#### 4: الاجتهادات الملكية

<sup>1</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 169.

<sup>2</sup> Djibril، تاريخ النظم القانونية، 2009/04/16، الرابط: <http://www.startimes.com/?t=16195197>، تاريخ المشاهدة: 04 أبريل 2019.

<sup>3</sup> حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، 130.

<sup>4</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 168

<sup>5</sup> ارزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 23.

<sup>6</sup> ارزقي العربي أبرباش، المرجع نفسه، ص 24.

<sup>7</sup> صالح فركوس، المرجع السابق، ص 15.

يراد بها المراسيم والرسائل والكتابات الصادرة عن الملك حمورابي في الفترة الممتدة من بداية حكمه إلى تاريخ وضع قانونه عام 1762 قبل الميلاد. وقد اخذ بها حمورابي كحلول سريعة أو إرشادات أو نقوش تسجل أعمال الملك على المعابد والقصور أو تكشف هباته للأراضي والمنقولات للأشخاص أو المعابد.

### المطلب الثاني: مميزات النظم القانونية في بلاد ما بين النهرين

إن الهدف من دراسة بالنظم القانونية في بلاد ما بين النهرين سواء كانت نظم خاصة بالقانون العام أو نظم خاصة بالقانون الخاص هو معرفة القواعد التي تضمنت حقيقة النظام القانوني في هذه البلاد (الفرع الأول)، لأن القواعد القانونية التي تم اكتشافها في تلك البلاد قد جعلت الدارسين يقومون بتحديد مصادر تلك القواعد (الفرع الثاني) ومعرفة أسباب تطورها (الفرع الثالث).

### الفرع الأول: الموضوعات القانونية في بلاد ما بين النهرين

تنقسم الموضوعات<sup>1</sup> القانونية في بلاد ما بين النهرين إلى قسمين، قسم يشمل موضوعات القانون العام (أولاً) وقسم خاص بموضوعات القانون الخاص (ثانياً).

### أولاً: موضوعات القانون العام

تتمثل نظم القانون العام في: النظام السياسي (1)، النظام الإداري (2)، النظام القضائي (3).

### 1: نظام الحكم السياسي في بلاد ما بين النهرين

لقد شكلت المدينة الإطار السياسي في المجتمعات القديمة، فهي عبارة عن ممالك صغيرة تتوقف حدودها عند الأرض التي تحيط بها، لذلك كانت تتمتع باستقلالها السياسي وأجهزتها المختلفة وآلهتها الخاصة، وكان لكل مدينة سلطة عليها تتمثل في مجلس من الشيوخ أو حكم فرد، الأمر الذي جعلها أنظمة ملكية مقيدة بنشر العدالة والأمن وحماية الضعفاء والعمل على ازدهار البلاد<sup>2</sup>، كما تميزت هذه المدن باتجاهها نحو التوسع وإخضاع المدن المجاورة مما جعلها أنظمة ملكية مطلقة<sup>3</sup>.

لقد عرفت بلاد العراق القديم عدة أنواع من الحكم، حسب النظام الذي استقرت عليه مختلف الشعوب الذي تولته، ومن أهم هذه الأنواع نظام الحكم الإقطاعي الذي كان سائداً عند الحثيين ونظام الحكم الديني الذي كان سائداً عند الأسرة البابلية الأولى، فالملك البابلي والآشوري لم يكن مقدساً كإله إذ السلطة الحقيقية بقيت لإله المدينة وما الملك إلا وكيلاً أو نائباً عنه أو خادماً له<sup>4</sup>، فالحكم عند البابليين الأصليين كان موزعاً بين الملك والكهان والأسياد، والفكرة الأساسية لنظام الحكم في بلاد ما بين النهرين كانت تقوم على تجسيد الألوهية أو التفويض من الآلهة للملك، وفضلاً عن ذلك لم يكن الملك كاهناً بل هو مجرد ممثل للإله وممثل لشعبه أمام هذا الإله<sup>5</sup>. كما عرف النظام السياسي في العراق القديم وظيفة الوزير التي عرفتها الأسرة البابلية الأولى، وقطاع الجيش باعتباره الأداة المهمة التي حققت للآشوريين أمجادهم.

### 2: نظام الحكم الإداري في بلاد ما بين النهرين

<sup>1</sup> يفضل تسمية الموضوعات القانونية بدلا من النظم القانونية حتى نميز بين العبارتين بحكم أن عبارة النظم القانونية أشمل من الموضوعات القانونية .

<sup>2</sup> أرزقي العربي أبرياش، المرجع السابق، ص 16.

<sup>3</sup> فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 61.

<sup>4</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 40.

<sup>5</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق مجذوب، ص 171.

تشير الوثائق إلى أن الملك هو الذي يتولى أمور الدولة من الناحية الإدارية، لكنه كان يعهد إلى بعض الموظفين ممارسة بعض صلاحياته الإدارية، فالتنظيم الإداري في العراق القديم يضع الملك ومن بعده كبير الوزراء على رأس الجهاز الإداري وكانت المهمة الإدارية لكبير الوزراء هي إدارة الدولة في علاقاتها الخارجية. كما كان التنظيم الإداري يشمل الشخص المكلف بالمالية والاقتصاد وناظر القصر الملكي أو رئيس الديوان الذي يعهد إليه إدارة شؤون القصر<sup>1</sup>. كما كان الملك يستعين بعدد من الموظفين على المستوى المركزي أو المحلي لإدارة شؤون العامة كما كان يستعين بالكهان في إدارة شؤون المعابد والأماكن العامة<sup>2</sup>.

### 3: نظام الحكم القضائي في بلاد ما بين النهرين

على غرار المسائل السياسية والإدارية، تولى الملك والكهان والأعيان السلطة القضائية، وفي الأصل كان الكهان هم من يمارسون القضاء، لكن في عهد حمورابي أصبح القضاء موزعاً بين الكهان والأعيان، ذلك أن الملك لم يتخل عن هذه المهمة حيث بقي وحده القاضي الأعلى الذي يمكنه أن يفوض مهمة القضاء للحكام الذين عرفوا اسم قضاة الملك الذين كانوا ينظرون في قضايا إنكار العدالة أو استغلال المنصب أو قبول الرشوة أو تنازع الأشقاء على التركة " القضاء المفوض"، أو يحتفظ بها لنفسه عندما يتعرض الرعايا للنية السيئة للسلطات القضائية " القضاء المعلق"<sup>3</sup>.

وعلاوة على صورة التقاضي أمام المحاكم الفردية العادية التي تميزت بقواعد تنظيمها وإجراءات أو أصول محاكماتها، عرف أيضاً التنظيم القضائي في بلاد ما بين النهرين التحكيم باعتباره صورة من صور فض النزاعات في هذه البلاد<sup>4</sup>.

### ثانياً: نظم القانون الخاص

تتمثل نظم القانون الخاص في العراق القديم في: نظام الأحوال الشخصية (1)، نظام الملكية وتنظيم الأموال والعقود والالتزامات (2)، نظام الجرائم والعقوبات (3).

#### 1: نظام الأحوال الشخصية في بلاد الرافدين

كانت الأسرة أساس المجتمع في العراق القديم عبر العصور، والرجل هو السيد وصاحب السلطة الفعلية والعرفية والقانونية التي تصل إلى حد بيع أحد أفراد أسرته في حالة إعساره أو إفلاسه أو عجزه عن دفع ديونه التي إستقرضها من الغير لمدة مؤقتة لا تتجاوز أربع سنوات<sup>5</sup>، وهذا هو الأمر الذي جعل ربيع مواد قانون قانون حمورابي وربع مواد قانون أشنونا و14 مادة من قانون لبت عشتارو و08 مواد من قانون أورنامو تتناول العلاقات الزوجية وكل موضوعات الأحوال الشخصية المتمثلة في الزواج و انحلال الرابطة الزوجية التبني الإرث وغيرها<sup>6</sup>. فقوانين بلاد ما بين النهرين كانت تعتبر الزواج الفردي الذي يتوجب أن يكون محرراً في وثيقة مكتوبة موقعة من الزوجين دعامة للحياة العائلية، كما جرت العادة على أن تتحول الخلية إلى زوجة من

<sup>1</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق مجذوب، ص 173.

<sup>2</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 41.

<sup>3</sup> دليلة فركوس، المرجع نفسه، ص 43.

<sup>4</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق مجذوب، ص 174.

<sup>5</sup> أرزقي العربي أبرباش، المرجع السابق، ص 39.

<sup>6</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق مجذوب، ص 177.

رتبة ثانية، من حقها هي أو غيرها من الزوجات ممارسة التجارة والوظائف الإدارية و التمتع بأموالها المنقولة أو العقارية و التقاضي وإدارة شؤون البيت والأموال إذا ما غاب زوجها ولم يكن له ولد في سن الرشد<sup>1</sup>. ومن مميزات الزواج في المجتمع العراقي القديم أنه عرف منع الزواج بين الأب وأبنته كما نصت على ذلك المادة 154 من قانون حمورابي، أو بين الابن وأمه أو زوجة أبيه الثانية كما نصت على ذلك المادتين 155 و 158 من نفس القانون<sup>2</sup>.

وعلى غرار الزواج أشارت قوانين وأعراف المجتمع العراقي القديم إلى الأسباب التي تجعل الرابطة الزوجية تنحل بالوفاة أو الطلاق أو الغياب أو العقوبة<sup>3</sup>، كما أشارت الوثائق المتوفرة أن ظاهرة التبني كانت عادة شائعة تتم بعقد مكتوب بين العائلتين، يترتب عنها حقوقا كاملة للطفل المتبني من حيث الرعاية والعناية والبنوة والتكوين والتعليم وثلث الإرث، ولذلك إذا تنكر هذا الابن لأهله الجدد أو كان عاقا بهم فانه يوسم على جبهته بميسم العبودية ويوثق بالأغلال ويبيع كعبد.

وإلى جانب التبني، عالج قانون حمورابي في مواده 176 ، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184 أحكام الميراث، ولذلك عالجت المادتين 168 و 169 حالة حرمان الأبناء من الميراث في حالة ارتكابهم للأخطاء الجسيمة، أما المواد 178، 180، 181 فتضمنت انتقال تركة الهالك إلى أخوه في حالة عدم وجود الأبناء أما المادتين 165، 167 فنصتا على قاعدة التساوي في اقتسام التركة بين الأخوة، كما نصت المادتين 170 و 171 على حق أولاد التبني في الإرث شأنهم في ذلك شأن الأولاد الشرعيين<sup>4</sup>.

## 2: نظام الملكية وتنظيم الأموال والعقود والالتزامات

لقد أحاطت التشريعات العراقية ملكية الأراضي والعقارات إلى اجراءات خاصة تتناسب مع أهمية ملكية الأرض، ولذلك قسمت الملكية إلى أنواع منها، الملكية الفردية الملكية الجماعية، ملكية الدولة، ملكية الآلهة للمعابد. كما تناولت التشريعات ما يتصل بالملكية من حقوق، كحق الانتفاع وكل ما يتصل بالزراعة، كشق الترع والقنوات وتنظيم شؤون الأراضي وتقاسم المياه.

وإلى جانب ذلك وجدت أحكام خاصة بالقرض والفائدة والشركات ونقل البضائع وتنظيم أعمال الصيرفة وحفظ الأموال واستعمال وسائل النقل المختلفة وتأجير وسائل النقل وتحديد مسؤولية عامل بناء السفينة والملاح وتأجير الحيوانات ومسؤولية مستأجرها، كما وجدت محركات توثق العلاقة القائمة بين العامل ورب العمل وغيرها من المعاملات التجارية وكل ما يتعلق بها من عقود مستندات<sup>5</sup>.

## 3: نظام الجرائم والعقوبات في بلاد الرافدين

لقد حددت التشريعات العراقية القديمة وعلى رأسها تشريع حمورابي الأفعال المجرمة ووضعت لها العقوبات المقررة، فنصت هذه التشريعات على العقوبات الخاصة بالجرائم التي ترتكب ضد الدولة وأموالها كالتهرب من الخدمة العسكرية وإيواء المعادين للدولة أو مساعدتهم على الهروب لخارج المدينة، وقبول الرشوة وسرقة

<sup>1</sup> فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 78-79.

<sup>2</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 53.

<sup>3</sup> أرزقي العربي أبرياش، المرجع السابق، ص 44.

<sup>4</sup> هشام بن ورزق، المرجع السابق، ص 17، 18. فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 81-82.

<sup>5</sup> عكاشة محمد عبد العال، طارق مجذوب، المرجع السابق، ص 177.

أموال الدولة، والعقوبات الخاصة بالأفعال الجرمية المرتكبة ضد إدارة الدولة القضائية أو سير العدالة كالاتهام الكاذب، والعقوبات الخاصة بالجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال، والعقوبات الخاصة بجرائم الخيانة الزوجية التي من شأنها أن تؤدي إلى اختلاط النسب وعدم المحافظة على شرف الأسرة أو العقوبات الخاصة بنظام المسؤولية كمسؤولية البناء أو الطبيب أو مستأجر الأراضي الزراعية أو بناء السفينة<sup>1</sup>. إن النظام القانوني الذي عرفته بلاد ما بين النهرين قد جعل العقاب المسلط على الجاني أو المذنب ينتقل أو يتطور من حالة الانتقام الفردي المتمثلة أشكاله أو صورته في الثأر والفداء بالنفس والتعويض المالي الاختياري، إلى حالة الانتقام الجماعي المتمثلة أشكاله أو صورته في التعويض المالي الإجمالي و القصاص<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: مصادر النظم القانونية في بلاد ما بين النهرين

تنقسم مصادر النظم القانونية في بلاد ما بين النهرين إلى نوعين من المصادر: النوع الأول منها يتمثل في المصادر المكتوبة أو المصادر المحررة (أولاً)، أما النوع الثاني فيتمثل في المصادر العرفية غير المحررة (ثانياً).

##### أولاً: المصادر المكتوبة

هي القواعد التنظيمية المدونة في المحررات التي تم اكتشافها في بلاد ما بين النهرين، وهي تنقسم إلى مصدرين أساسيين، المصدر الأول منهما يتمثل في المدونات القانونية أو الوثائق القانونية الرسمية التي تشمل القوانين والمراسيم والقرارات الملكية. أما المصدر الثاني فيتمثل في مختلف الوثائق القانونية التي تشمل العقود اليومية وقرارات المحاكم ورسائل الملوك<sup>3</sup>، وغيرها من الوثائق الأخرى التي سوف نعرضها على الشكل التالي:

- 1: الرسائل الملكية التي تتضمن التعليمات الموجهة إلى حكام المقاطعات وقادة الجند.
- 2: القرارات القضائية المدونة في ألواح خاصة إلى جانب محاضر جلسات الحكم.
- 3: المعاهدات والمراسلات مع الدول الأخرى كمعاهدات السلام والتحالف وترسيم الحدود.
- 4: اللوائح الفقهية التي تتضمن مفردات ومصطلحات قانونية أعدت لأغراض دراسية أو فقهية.
- 5 : المحررات القانونية التي تعتبر تسجيلاً للمعاملات اليومية والعقود المختلفة كالبيع، والإجارة، والزواج، والوصية، وإيجار الأشخاص<sup>4</sup>.

##### ثانياً: المصادر العرفية غير المكتوبة

تتمثل المصادر غير المحررة في التشريعات التي سادت في بلاد ما بين النهرين في عهد السوماريين والأكاديين، أي جملة التشريعات السابقة على تشريع حمورابي، وهي عبارة عن أعراف وتشريعات محلية مثل تشريع أوركا جينا في لاجاش، وتشريع جوديا وتشريع شولجي وتشريع أشنونا وتشريع بيلالاما<sup>5</sup>.

#### الفرع الثالث: أسباب تطور النظم القانونية في بلاد ما بين النهرين

<sup>1</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 66.

<sup>2</sup> أرزقي العربي أبرياش، المرجع السابق، ص 53-54.

<sup>3</sup> محمد العيهار، إرهابات التشريع في العراق القديم الأسباب- النتائج- الانعكاسات، مذكرة ماجستير، قسم الآثار، جامعة وهران، 2014، ص 15، 16.

<sup>4</sup> أحمد أمين، مصر والعراق دراسة حضارية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 362-364، عكاشة محمد عبد العال، طارق مجذوب، المرجع

السابق، ص 177.

<sup>5</sup> فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 65.

علاوة على ظهور الكتابة التي دونت الأعراف السائدة بفضلها<sup>1</sup>، ارتبطت النظم القانونية المدونة في حضارة ما بين النهرين بأنظمة الحكم التي عكست مشاريع وطموحات ملوكها وحكامها (أولا). كما أن هذه النظم قد جاءت كنتيجة مباشرة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية (ثانيا) وعقائدية أو دينية (ثالثا).

#### أولا: ارتباط القانون بنظام الحكم في بلاد ما بين النهرين

ارتبط القانون في بلاد ما بين النهرين أساسا بنظام الحكم وإرادة الملوك في تجسيد سلطتهم إلى قواعد قانونية يخضع لها المجتمع، وساعدهم في ذلك ظهور الكتابة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي والديني الذي كان سائدا آنذاك<sup>2</sup>، فازدياد أهمية التشريع في المجتمع قد أملت ضرورة تحقيق قدر من التناسق بين عادات الأقوام المختلفة التي أصبحت تعيش جنبا إلى جنب في المدينة أو الدولة الواحدة، كما عملت على الإسراع بهذا الشأن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرض تطورها وتفاعلها دوما إدخال التعديلات على النظم القضائية عن طريق التشريع<sup>3</sup>.

#### ثانيا: دور التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في تطور القانون في بلاد ما بين النهرين

إن اهتمام الملوك بتطور الزراعة و الصناعة والتجارة قد جعلتهم يضعون نصوصا قانونية متعددة تدل على عنايتهم بذلك، فقانون حمورابي مثلا قد احتوى على قواعد تبين مدى اهتمام القانون بمساعدة الفلاحين خصوصا في عقود تأجير الأراضي وكيفية تسديد الفلاحين لديونهم، وأخذ أجورهم. كما اهتم هذا القانون بتنظيم الحدائق والبساتين وتربية المواشي. والحرف المختلفة كالنجارة والبناء والخياطة وصناعة الأجر والعمليات التجارية والقروض بالفائدة ومختلف العقود والعلاقات بين الدائن والمدين<sup>4</sup>. كما أن التمييز الطبقي الذي عرفه المجتمع العراقي القديم قد كان له أثر على النصوص القانونية من جميع النواحي خاصة في المسائل الجنائية؛ إذ كانت العقوبات المقررة قانونا تختلف من طبقة لأخرى فالمساكين مثلا قد كانوا يخضعون لعقوبات أقسى من عقوبة الأحرار إذا ارتكبوا نفس الجريمة<sup>5</sup>.

#### ثالثا: دور التنظيم الديني على القانون في بلاد ما بين النهرين

لقد كان للديانة تأثير كبير على القانون في حضارة ما بين النهرين، حيث أن سكان هذه الحضارة قد كانوا يعتقدون أن الآلهة هي مصدر جميع القوانين، و بهذا رأى هؤلاء السكان أن الالتزام بهذه القوانين يعد من الواجبات الدينية التي يجب على الأفراد احترامها ولذلك كان الملوك يتفخرون في إصدارهم للقوانين باعتبارها تنفيذا لرغبة الآلهة بهدف نشر العدل والحق<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 30.

<sup>2</sup> هشام بن ورزق، عوامل تطور القانون في حضارة ما بين النهرين، الرابط: <http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/hichem.benouarzeg/ch1sec3.html>، تاريخ المشاهدة: 2019/10/12.

<sup>3</sup> فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 64، 65.

<sup>4</sup> هشام بن ورزق، عوامل تطور القانون في حضارة ما بين النهرين، المرجع السابق.

<sup>5</sup> دليلة فركوس، المرجع السابق، ص 34، 35.

<sup>6</sup> هشام بن ورزق، عوامل تطور القانون في حضارة ما بين النهرين، المرجع السابق.

